مساهمة الصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر في تسيير الخدمات التأمينية

The National Retirement Fund in Algeria in the management of insurance services.

قميري حجيلة*

جامعة بومرداس– الجزائر

h.kamiri@yahoo.fr

درارعياش

جامعة بومرداس– الجزائر

Ayeche_76@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/10/08 تاريخ القبول للنشر: 2020/11/14 تاريخ النشر: 2020/12/31

ملخص:

يعمل هذا البحث المقدم في إطار التحولات التي يشهدها نظام التقاعد في الجزائر إلى إيضاح دور الصندوق الوطني للتقاعد في تسيير الخدمات التأمينية للمشتركين، والعمل على ضمان استمرارية النظام من خلال المحافظة على التوازنات المالية للصندوق، والعمل وفق إستراتيجية استثمارية وطنية متوافقة مع أهداف الحفاظ على استمرار الصندوق ليؤدي الأدوار المنوطة به على أتم حال.

وقد عرف الصندوق جملة من التحديات والعقبات لعل أهمها الاختلال المتزايد بين الإيرادات المتأتية من اشتراكات المنخرطين بدرجة كبيرة من جهة، وبين عددهم المتنامي من جهة أخرى، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتحقيق التوازن المالي، وزيادة الوعي التأميني، ثم مد مظلة التأمين لشمول كل الفئات، وبعد تجلي انعكاسات أزمة البترول على الاقتصاد الجزائري وضرورة تنويع الاقتصاد والعمل المشترك من قبل الجميع للمحافظة على نمو وبقاء المؤسسات في ظل هذه الظروف.

الكلمات المفتاحية: التقاعد؛ الاشتراكات؛ الخدمات التأمينية؛ منظومة التقاعد في الجزائر.

تصنيف JEL: G 22 ، J 05.

Abstract:

This search is presented in the framework of the changes defined by the pension system in Algeria to highlight the role of the National Pension Fund in the conduct of insurance services to subscribers, And to ensure the sustainability and continuity of the system: By maintaining the Fund's financial balances, Working according to a consistent national investment strategy, this will sustain the continuation and growth of the fund, to perform the roles assigned to him to the fullest; The Fund has identified a number of challenges and obstacles, Perhaps the most important.

The increasing imbalance between the revenues generated by the contributions of those who are involved in a large degree on the one hand and their rapidly growing number on the other, Especially in light of the fall in oil prices and the increase in the call for alternatives outside hydrocarbons.

Keywords: The retirement; Subscriptions; Insurance services; Pension system in Algeria.

Jel Classification Codes: G 22, J 05.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

واجهت العديد من الدول في العقود الأخيرة وبدرجات متفاوتة صعوبات في أنظمة التمويل على كافة الأصعدة لعل منظومة التأمين الاجتماعي كانت أحد هذه الوحدات التي تعمل جاهدة المحافظة على التوازنات المالية لتحقق مبدأ الاستدامة المالية وشمول مظلة التأمين كافة المعنيين بالحماية الاجتماعية، وقد استلزم ذلك مزيد من الإصلاحات على هذه الأنظمة للحفاظ على ديمومتها والوفاء بالتزاماتها تجاه المشتركين ومسايرة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في بيئة تتميز بديمومة التحول.

وفيما يتعلق بالنظام الوطني للتقاعد الذي نشأ إبان الفترة الإستعمارية للجزائر وتطور متميزا بتنوع الأنظمة تبعا لتنوع قطاعات النشاط، إلى أن جاء توحيده بصدور قانون الضمان الاجتماعي في جويلية 1983.

تأثر نظام التقاعد بالتحولات الاقتصادية والديموغرافية للمجتمع (الشيخوخة، البطالة، سوق العمل، ارتفاع أمل الحياة، معدل الخصوبة وغيرها)، وتراجع عائدات النفط بسبب الأزمة البترولية، وكذا التهافت الكبير نحو التقاعد المسبق مما أدى إلى تراجع في الاشتراكات (المداخيل) مقابل زيادة الطلب على التقاعد.

لقد فرضت هذه الوضعية إصلاحا جديدا في نظام التقاعد بموجب القانون رقم 16- 15 المؤرخ في 31 ديسمبر2016 المعدل والمتمم للقانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 جويلية 1983 والمتعلق بالتقاعد، تم من خلاله إلغاء التقاعد المسبق والنسبي، وتثبيت سن التقاعد 60 سنة، وفتح المجال للتكلم عن المهن الشاقة والنقطة الاستدلالية للتقاعد.

1.1. الإشكالية: بغية معالجة ما تم التطرق إليه قمنا بطرح الإشكالية الجوهرية التالية:

ما هي قدرات الصندوق الوطني للتقاعد على تسيير المنح والمعاشات؟

2.1. **الأسئلة الفرعية:** وفي محاولتنا لتحليل الإشكالية السابقة بنوع من التفصيل فأننا سنقوم بداية بطرح الأسئلة الجزئية التالية:

- ✓ ما هي الحقائق التاريخية والأبعاد النظرية لمنظومة التأمين الاجتماعي في الجزائر؟
- ✓ ما هي المحطات الأساسية لمنظومة التقاعد على وجه التحديد؟
- ✓ ما هو الوضع الحالي للصندوق الوطني للتقاعد؟

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق بعد ثنائي متمركز أساسا في الرغبة لإبراز وتشخيص الوضع الحالي لصندوق التقاعد الجزائري، والتعرف على الأسباب **والعوائق** الحقيقية التي تعترض تطوره ونمو، وتقييم مدى نجاعة السياسات المعتمدة لتحقيق التوازنات المالية للصندوق، وإيجاد المصادر الحقيقية التي من شأنه أن تضمن ذلك، بالموازاة مع ارتفاع عدد المتقاعدين وإمكانيات الموازنة بين الأيرادات المستقرة نوعا ما من جهة، والنفقات المتزايدة بصفة متسارعة من جهة أخرى.

4.1. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من المكانة الهامة للصندوق الوطني للتقاعد، أمام التحديات التي يواجهها الصندوق في ظل المؤشرات الراهنة حيث تتعاظم ضرورة الخروج من اقتصاد الريع، والدعوة للبحث عن البدائل الكفيلة التي من شأنها أن تعيد الأمور إلى نصابها، كما تظهر الدراسة وبالأرقام الوضع الصعب لهذا الصندوق وما آل إليه نتيجة للسياسات الخاطئة المنتهجة،

وكذالك التوازن المالي غير المتكافئ، ولذلك فأهمية هذه الدراسة هي تشخيص وتحليل واقع الصندوق كمحاولة لبداية المضي في الطريق الصحيح.

وكمحاولة للإجابة على هذا الاستفسار سوف نقوم بمعالجة المحورين التاليين:

- ✓ مفاهيم حول نظام التقاعد في الجزائر.
- ✓ دراسة حول واقع للصندوق الوطني للتقاعد.

2. مفاهيم حول نظام التقاعد في الجزائر:

يعد تأمين التقاعد نوع التأمين المرتبط بخطر التقدم في السن أو ما يعرف بالشيخوخة، حيث يفقد هذه الأخير قدرته على العمل أو تقل مردود يته فيه فيصبح غير قادر على العطاء بنفس المقدرة والكفاءة، ويضمن نظام التقاعد في الجزائر لكل من تتوفر فيه الشروط القانونية حق الاستفادة من مزايا التأمين على التقاعد، هذا الأخير الذي يعرف في السنوات الأخيرة نوعا من الركود والتأخر بسبب تراجع الموارد المالية مقابل الازدياد المضطرد في عدد المتقاعدين، ولذلك سنعالج في هذا المحور بعض الأطر النظرية المتعلقة بالصندوق الوطني للتقاعد في الجزائر والوقوف على تمويله وأنواعه في الجزائر.

1.2. تركيبة نظام التقاعد في الجزائر:

تتلخص تقنية التسيير المالي لأنظمة التقاعد على الصعيد العالمي في النظام التوزيعي أو نظام الرسملة أو كلاهما معا، ومن خلال ما سيتم عرضه سنتطرق إلى هذه الأنظمة وتبيان نقاط القوة والضعف لكل منها.

- ✓ **نظام التقاعد بالتوزيع:**

يكون مصدر التمويل تبعا لهذا النظام على أساس التضامن بين الأجيال (Bichot, 1993, p. 11)، حيث يتحمل العمال النشطون نفقات التقاعد لفئة المتقاعدين، ومعنى ذلك أن معاشات الآباء دين على الشباب لكنه دين ذو طابع خاص لكونه ينبثق من التمازج الاجتماعي لجيل بكامله بالجيل للاحق له، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار النظام التوزيعي كأداة لإعادة توزيع المداخيل بين الفئات النشيطة والفئات المتقاعدة ويتطلب تحقيق التوازن المالي تبعا لهذه الطريقة ضرورة زيادة عدد العاملين النشطين على عدد المتقاعدين.

وبعبارة أوضح فإنه عند تأسيس صناديق التقاعد تكون النفقات التي تؤدى محدودة، والمداخيل وفيرة نظرا لقلة المحالين على التقاعد في البداية فيكون من السهل تحقيق التوازن المالي للصناديق ولهذا فمن الضروري الزيادة في التوظيف بصفة مستمرة حيث يضمن (الحميد، 2013، الصفحات 74-77)، التفوق الدائم لعدد العمال على عدد المحالين على التقاعد وهذا ما يحقق التوازن المالي لتسيير أنظمة التقاعد وإذا حدث العجز مع ذلك فتتدخل الدولة لضمان التوازن، والنظم العاملة بمبدأ التوزيع تسعى دائما إلى أن تكون الاشتراكات التي يسددها أرباب العمل والعمال تكفي لتغطية نفقات التقاعد، أي أن تكون الإيرادات تساوي النفقات في صناديق التقاعد بحيث يتم:

- توزيع المخاطر المحتملة بين الأجيال أي ترتبط منح الجيل الحالي بشكل وثيق باشتراكات الجيل القادم، ففي حالة تدهور الوضعية الاقتصادية يمكن الرفع من معدلات الاشتراك؛
- منحة التقاعد الفردية تكون نسبة قيمة الاشتراكات المدفوعة خلال الحياة المهنية للفرد.

- ✓ **نظام التقاعد بالرسملة:**

هو نظام مستوحى من مبدأ التوفير والادخار، (زيان، 2016، الصفحات 124-125)، ويعتمد على القدرات الفردية لصندوق التأمينات وينمي العلاقة بين الاشتراكات التي يقدمها العامل والأداءات التي تمنح له، حيث تحول واجبات الاشتراك في

نظام التقاعد طيلة ممارسة العمل إلى مدخرات توظف في تغطية نفقات المعاش التقاعدي عند الإحالة على التقاعد ويقضي هذا النظام بأن يفتح حساب خاص باسم كل عامل مؤمن عليه توضع فيه اشتراكاته واشتراكات صاحب عمله إذا كان أجيرا، ويوظف رأس المال المجمع من هذا الحساب الذي تضاف إليه في ما بعد عائدات التوظيف، وعندما يبلغ المؤمن عليه سن التقاعد يصبح له الحق في أن يتقاضى معاشا تناسبيا مع مبلغ رأسماله المتراكم لدى النظام والفوائد العائدة من تشغيله (بشيرة، 2015، صفحة 260) .

ومن مزايا هذا النظام أنه يحقق تراكما كثيرا للودائع من خلال تكديس رؤوس الأموال وكلما ارتفع عدد المنخرطين فيه وطالت مدة أداء الاشتراكات تكون الأرباح مهمة تبعا للرأسمال المستثمر، وبالتالي ترتفع نسبة الفائدة المخولة لكل منخرط والعكس صحيح.

وعموما فإن لكل نظام إيجابياته كما أن له سلبياته، ومهما كانت طبيعة النظام المتبع في التمويل فإن تدخل الدولة ضروري لتحقيق التوازن والإشراف على حسن الأداء والتسيير لهيئات الضمان الاجتماعي وضمان حقوق أفراد الأمة في أداءات هذه الهيئات وخاصة معاشات التقاعد (زيان، 2016، صفحة 127).

2.2 تمويل نظام التقاعد في الجزائر:

قبل إصلاح الضمان الاجتماعي في أول جانفي سنة 1984، كان التمويل يتم من قبل كل فرع على حدا وعلى عاتق الأجير وصاحب العمل، وقد عرفت اختلافات في نسب الاشتراكات بحسب الأنظمة التي كانت سائدة في تلك الفترة لأن الاشتراكات لم تكن منسجمة في جميع الأنظمة، وكانت هناك نسب مختلفة لتغطية نفس المخاطر (كالتقاعد، وحوادث العمل والمرض) وبعد تاريخ أول جانفي 1984 من خلال استحداث سلسلة قوانين التأمين الاجتماعي لسنة 1983، لاسيما القانون 83-13 المتعلق بالتقاعد و استحداث فرع التقاعد حيث لا يوجد الآن سوى اشتراك واحد إجمالي بغية التغطية المالية وهذا ما يسمح من تحقيق العدالة والتضامن بين مختلف الفروع، ولقد أدخل هذا الإصلاح المبادئ الأساسية التالية (الرسمية، 1985، صفحة 12):

- تأسيس اشتراك شامل موحد يهدف إلى تمويل الأداءات؛
- توحيد وعاء الاشتراك المتكون من الأجر أو عائدات النشاط أو الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون (S.N.M.G) بالنسبة لبعض الفئات الخاصة؛
- تناسب الاشتراكات مع الأجر أو مع العائدات أي إلغاء الاشتراكات الجزافية.

إن تمويل الضمان الاجتماعي عموما وصندوق التقاعد خصوصا يأتي عن طريق الاشتراكات التي يدفعها العمال وأرباب العمل، لذا فحجم الموارد المالية مرتبط مباشرة بحجم التشغيل في المؤسسات والهيئات الإدارية التي تدفع مستحقاتها لصندوق التقاعد، إضافة إلى مداخيل أموال الأرصدة المدخرة كاحتياطات للصندوق الوطني للتقاعد، فضلا عن مساهمة من ميزانية الدولة كلما دعت الضرورة لتكملة الفارق وتغطية العجز الذي يسجله الصندوق في تغطية الأداءات لمجموع المتقاعدين.

وتحدد الاشتراكات التي يدفعها العامل بناء على عنصرين هما: النسبة المئوية ووعاء الاشتراك، أما النسبة فتحدد بقوانين ومراسيم تنفيذية وأما وعاء الاشتراك فهو الراتب أو الأجر الشهري بالنسبة للعمال الأجراء أو مبلغ الدخل الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لغير الأجراء لأحسن 5 سنوات عمل و اشتراك.(وزارة العمل والحماية الاجتماعية صنعاء،1991، 257).

3.2. أنواع التقاعد في الجزائر:

كما هو معلوم في منظومة التقاعد فإنه لحصول الاستفادة الفعلية لابد من تحقق الشروط المخولة لحق الأداء سواء من حيث الاستفادة أو ذوي الحقوق وإجمالا يوجد في الجزائر 03 أصناف من التقاعد وهي:

- **التقاعد العادي**: والذي يتحقق عندما بلوغ شرطين، أولهما أن يصل العامل بين خمس وخمسين سنة للنساء وستين سنة للرجال للعمال الأجراء وبين ستين وخمس وستين سنة وفق نفس المركبة للعمال غير الأجراء وهم من يمارس المهن الحرة وهذا ما يعرف بشرط السن، أما الشرط الثاني فهو ما يتعلق بعدد سنوات العمل والاشتراك لتحصيل نسبة ثمانون بالمائة تقاعد وهو الاشتراك لمدة اثنان و ثلاثون 32 سنة في نظام التأمين، حيث تقابل كل سنة عمل واشتراك بنسبة تسمى النقطة الاستدلالية وهي 2.5 بالمائة لكل سنة (العلواني، 2000، صفحة 100).
- **التقاعد المسبق**: وهو التقاعد الذي يتحقق فيه الشرط الثاني دون الأول، بمعنى 32 سنة عمل واشتراك لكن لا يشترط السن للحصول على التقاعد.
- **التقاعد النسبي**: وهو التقاعد المتعلق بسن تساوي خمس وأربعون نساء وخمسين رجال كحد أدنى مع عدد سنوات عمل واشتراك خمس عشرة سنة كأقل مستوى.
- **التقاعد التكميلي – الاختياري / التعاضدي-** : وهو ما يتحصل عليه كتكملة للتقاعد العادي والذي يساوي 20 في المائة بناء على عدد سنوات الاشتراك ضمن التعاقدات العمالية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تعطيل العمل بالتقاعدين المسبق والنسبي وفق القانون رقم 16- 15 المؤرخ في 2016/12/31 كمحاولة لإنقاذ الوضعية المالية المتأزمة للصندوق والحفاظ على قدرته في دفع معاشات التقاعد (زيان، 2016).

3. دراسة حول و اقع للصندوق الوطني للتقاعد:

سيتم من خلال هذا المحور التطرق للوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد عامة مع إبراز عدد المتقاعدين ومعلومات عامة للفترة الممتدة من 2010 إلى 2017. وسيتم ذلك من خلال معالجة النقاط التالية: إحصائيات عامة حول الصندوق الوطني للتقاعد، التقاعد للعمال غير الأجراء، الوقوف على أهم الإشكاليات المطروحة حاليا على منظومة التقاعد في الجزائر

1.3 إحصائيات عامة حول الصندوق الوطني للتقاعد:

بتاريخ 02 يوليو 1983، أنشأ الصندوق الوطني للتقاعد بموجب المرسوم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985 الملغى والمستبدل بالمرسوم 07-92 المؤرخ في 04 يناير 1992 والمتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي (الحميد، 2013، صفحة 77).

- **إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد:**

يمكن القول أن توازن منظومة التقاعد يبقى ضعيفا رغم اجتهادات السلطات المختصة في اتخاذ إجراءات تسمح بتدارك هذا الخلل المالي، تم دراسة الفترة من 2010 إلى 2016 لتوضيح تطور الإيرادات والنفقات، وبسبب الضائقة المالية التي يمر بها الصندوق لم يصرح بعد بإيرادات ونفقات 2017.

الجدول رقم(1): تطور إيرادات ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد إلى غاية 2016 الوحدة مليون دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	362	446	683	600	673	642	707
النفقات	328	363	552	648	748	834	939
الرصيد	34	83	131	-48	-75	-192	-232

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الصندوق الوطني للتقاعد، (www.cnr.dz ، 2019)

يلاحظ من خلال الجدول وجود توازن على العموم من 2010 إلى 2012 من خلال الفوائض المحققة بسبب تزايد الإيرادات والإنفاقات بنفس الوتيرة، ولكن انطلاقا من سنة 2013 تتحول الفوائض إلى عجز متزايد بشكل ملحوظ في حدود زيادة تقريبا ب 5 مرات من 2013 إلى 2016 يبررها ارتفاع في عدد مستوى النفقات مع ثبات نسبي في كتلة الإيرادات، ويمكن تفسير هذه

الوضعية بسبب إقدام الحكومة على إلغاء التقاعدين المسبق والنسبي بسبب انخفاض المداخل البترولية وانتهاج سياسة التقشف التي تبعها تقديم ملفات تقاعد للعديد من العمال في العديد من القطاعات قبل أن يمسهم قانون الإلغاء تزامن ذلك مع انخفاض في الاشتراكات التي تشكل مصدر الدخل الأساسي للصندوق، وهو ما كان سببا لهذه الموازين السلبية مما تطلب تدخل سريعا لمعالجة الوضع إما عن طريق القروض التي قدمت من قبل الصندوق الوطني للاستثمار، أو عن طريق المساعدات التي تم تحويلها من بقية صناديق التأمين الاجتماعي، على غرار الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي للعمال الأجراء – كناس - .

الشكل رقم(01): تطورنفقات و إيرادات الصندوق الوطني للتقاعدCNR

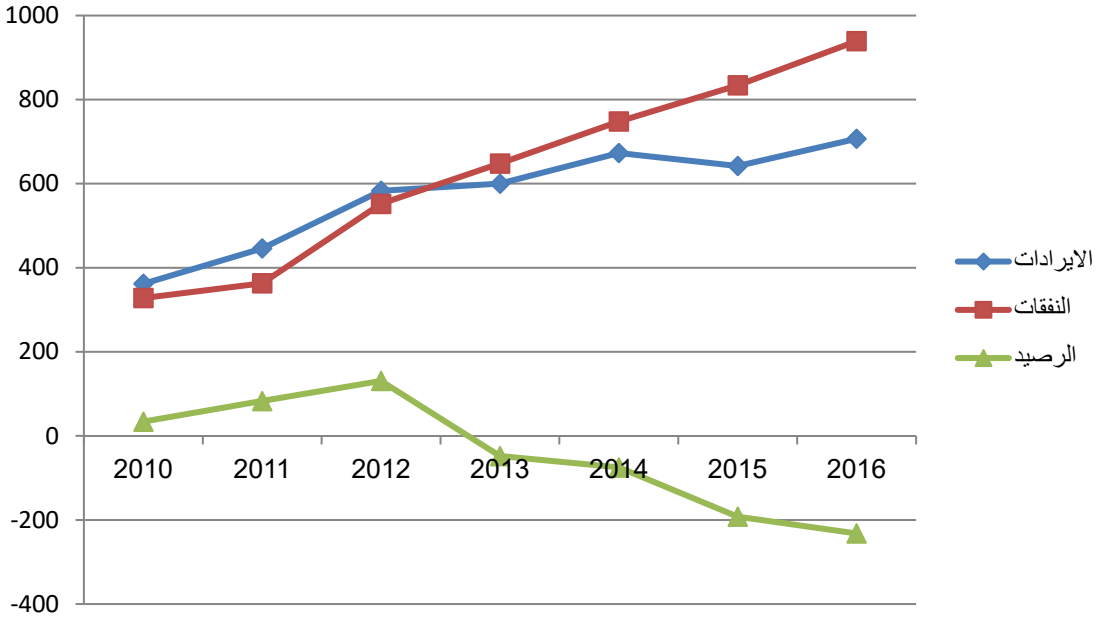

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق.

- **تطورعدد المتقاعدين على المستوى الوطني:**

إن عدد المتقاعدين في الجزائر في تطور مستمر وهذا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطورعدد المستفيدين من معاشات التقاعد على المستوى الوطني خلال 2013-2017

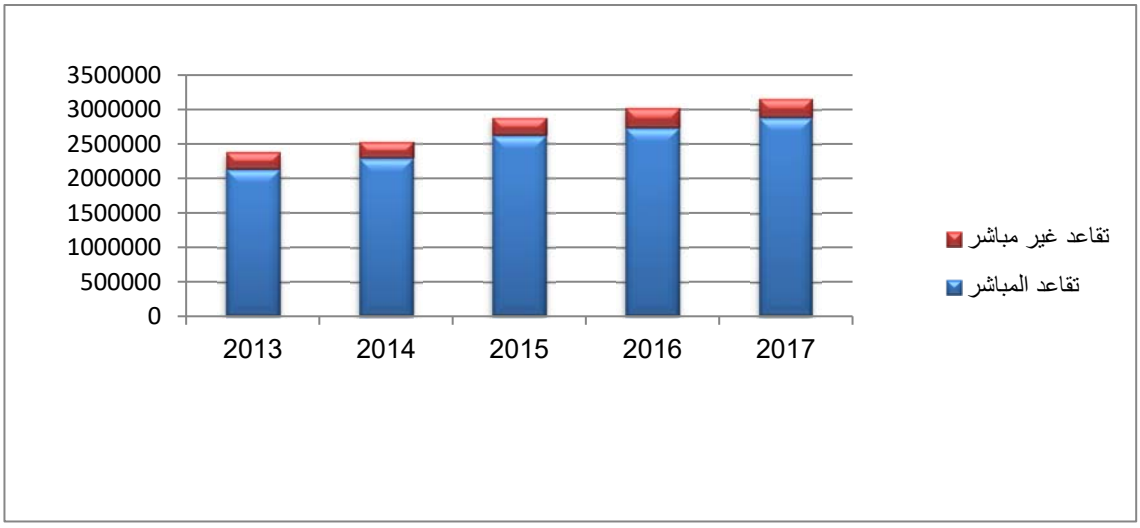

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الصندوق الوطني للتقاعد، (www.cnr.dz ، 2019)

من خلال الجدول أعلاه المتعلق بتطور معاشات التقاعد على المستوى الوطني نلاحظ أن عدد المستفيدين من معاش التقاعد المباشر في تزايد مستمر من 2013 أين قدر ب 2.476.481 مستفيد من التقاعد مابين معاشات مباشرة (وهي ما يخص

المتقاعدين بعينهم) في حدود 2.123.571 متقاعد، وكذا تقاعد غير مباشر أو منقول (وهو التقاعد الذي ينتقل لذوي الحقوق بعد وفاة المعنيين الحقيقيين بالتقاعد) في حدود 352.910 إلى سنة 2016 أين بلغ الإجمالي 3161962 مستفيد بزيادة تقدر ب78.32 % ، وهو أمر ملفت للنظر بالنسبة لعدد المستفيدين من معاش التقاعد المنقول، حيث أن كل متقاعد لابد له حاليا من 04 مشتركين تقريبا ليمكنهم من تغطية نفقاته على عكس الواقع وهو مشتركين.

جدول رقم(03): أنواع التقاعد المباشر لسنة 2017

أنواع التقاعد	أعداد المتقاعدين
التقاعد العادي	834.677
التقاعد المسبق	202
التقاعد النسبي	759.470
التقاعد دون شرط السن	322.648
المجموع	1.916.997

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الصندوق الوطني للتقاعد، (www.cnr.dz ، 2019)

يقدم لنا هذا الجدول بصيغة استثنائية تركيبة التقاعد وفق أنواعه المختلفة لسنة 2017 حيث يحصد التقاعد العادي ما مقداره 43.54 % من حصيلة التقاعد للسنة، يليه التقاعد النسبي بـ 39.61 % ، ثم دون شرط السن بنسبة 16.83 % والمسبق 00.02 %، وبالنظر إلى إلغاء التقاعدين المسبق والنسبي فذلك سيوفر مستقبلا ما مقداره 39.63 % من السيولة الإضافية والتي تبقى غير كافية للقضاء على مشاكل السيولة للصندوق، بالنظر إلى الزيادة السريعة لعدد المتقاعدين، حيث يمكن فعلا أن توفر نوعا منها لكنها تبقى غير كافية، لاحظ الشكل أدناه:

الشكل رقم(02): يوضح أنواع التقاعد المطبقة على المستوى الوطني لسنة 2017

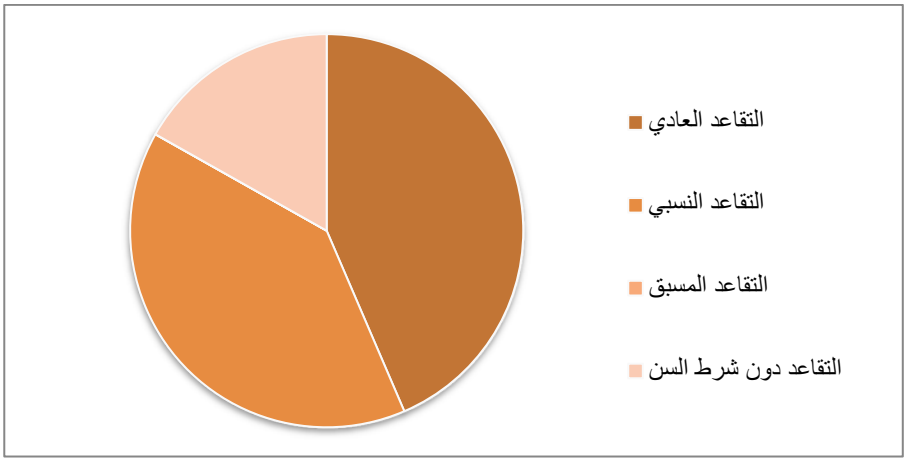

المصدر: الصندوق الوطني للتقاعد، (www.cnr.dz ، 2019)

2.3 نظام التقاعد للعمال غير الأجراء:

عندما نتحدث على منظومة التقاعد في الجزائر غلبا ما نسهب في الحديث على متقاعدين من نظام الأجراء الذين يتكفل الصندوق الوطني للتقاعد بتسيير نفقاتهم ومعاشاتهم، وننسى الحديث عن متقاعدي العمال غير الأجراء الذين يتكفل بهم الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء CASNOS ولذلك و في هذه اللمحة السريعة سنحاول التعريج على فئة المتقاعدين غير الأجراء.

يعكف هذا الصندوق إلى تأمين فئة غير الأجراء الذين يمارسون لحسابهم الخاص مهنة تجارية أو صناعية أو فلاحية أو حرفية أو حرة، على التصريح بنشاطهم، ويعمل على تمكين المشتركين من الدفع بالتقسيط وفق رزنامة يتم تحديدها مع الصندوق، يبلغ أجمالي المتقاعدين وذوي الحقوق المنتميين للوكالة 250.000 مستفيد (الأجراء، 2019).

وتشير الدراسات على عكس ما هو معروف عند الصندوق الوطني للتقاعد عن توفر السيولة الكفيلة بتغطية معاشات التقاعد إلى غاية سنة 2035 بسبب الأريحية المالية التي يعرفها الصندوق، رغم أن نسبة التهرب و الغش تعدت 50 %

5. تحليل النتائج:

من أجل الوقوف على أهم استنتاجات البحث وتحليلها فإنه من خلال العرض السابق نسجل ما يأتي:

- تم تسجيل نفقات تفوق 1.200 مليار دج مع نهاية العام 2018 من قبل الصندوق الوطني للتقاعد حيث قدر العجز بقيمة 560 مليار دج نهاية 2018 والذي يتوقع أن يسجل عجزا سيتجاوز هذا قيمة 600 مليار دج خلال سنة 2019" (للتقاعد، 2019)؛
- يعود ذلك إلى تزايد عدد المتقاعدين في حين بقي عدد المشتركين ثابتا, وكما أشرنا سابقا أن التوازن المالي للصندوق يحتاج إلى 5 مشتركين لكل متقاعد على خلاف الوضع الحالي (مشتركيْن اثنين لكل متقاعد)؛
- إن الوضعية الحالية للصندوق تعد غير كافية لتلبية حاجيات المعاشات علما وأن الرواتب قد ارتفعت منذ 2012 بحيث أصبحت المعاشات مكلّفة مما يزيد من حدة العجز.

ومن خلال الإجراء الجديد الذي تضمنه قانون المالية 2019 الذي يرخص الصندوق الوطني للاستثمار بمنح قروض لصالح الصندوق الوطني للتقاعد بنسبة فائدة محسنة على المدى الطويل, جاء لتلبية احتياجات الصندوق نظرا للعجز المتوقع خلال السنة المقبلة، علما أن قيمة هذه القروض لم يتم تحديدها في قانون المالية 2019 من أجل السماح للصندوق بتحديد حاجياته المالية بطريقة موضوعية ابتداء من جانفي 2019 .

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن تمويل الصندوق الوطني للتقاعد يعتمد بشكل رئيسي على الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكذا إعانات الدولة في مجال التضامن، وبالمقابل فإن نفقات الصندوق تجاوزت بشكل معتبر المداخيل التي بقيت على حالها في حين تراجع عدد الملفات المودعة بالثلثين مقارنة بالسنوات الفارطة".

كما تم السماح الجالية الوطنية المقيمة بالخارج والأشخاص الذي يمارسون نشاطا مهنيا إمكانية الانتساب لمنظومة التقاعد الوطنية، بصفة إرادية استجابة لمطالب هؤلاء الأفراد ما من شأنه أن يسمح بمد مظلة التأمين الاجتماعي وخصوصا من لا يمتلكون هذه المزايا في دولهم، كما يمكن أن يساهم في توفير موارد مالية إضافية للصندوق.

كما تم إعتماد نظام معلوماتي خماسي (2015-2019) لتسيير كل الحالات الإدارية قصد تسهيل مهمة عمال القطاع وتحسين التكفل بالمتقاعدين، حيث أطلق في ديسمبر 2017 النظام المعلوماتي المطابق للمعايير الدولية من حيث السلامة ووفرة و تسيير المعطيات، وكذا تطبيق الهاتف النقال (Retraite DZ) المتعلق أساسا بدليل الهاتف لكافة الوكالات المحلية ومراكز الاستقبال والتوجيه المعنية بالإضافة إلى قائمة الأطباء المتعاقدين (العامين والخواص) المصنفين حسب الولاية قصد تسهيل البحث والسماح للمواطنين بالاطلاع على التشريع وطريقة احتساب المعاشات.

ورغم كل ما سبق ذكره تبقى العقبات والتحديات وخصوصا المتعلقة بالموارد المالية أهم ما يؤرق القائمين على القطاع في ظل استمرار الاختلاف المضطرد بين موارد الصندوق المتزايدة بشكل متتالية حسابية ونفقاته التي تتزايد بشكل متتالية هندسية، في بيئة اقتصادية متسمة بالغموض وعدم الوضوح.

6. خاتمة:

إن الهدف المباشر للنظم التقاعدية كان ولا يزال تعويض الأشخاص الخاضعين لأحكامها وحمايتهم من مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة، وعلى نفس الوقع فإن هذا النظام مطلب إنساني واجتماعي بل ضرورة اقتصادية تعمل جميع الدول على اختلاف مبادئها السياسية من أجل توفيرها لكافة أفرادها بعد أن ثبت علميا وعمليا أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يتصاعد بشكل طردي مع ارتفاع مستوى المعيشة ومع توفير الاطمئنان للمواطنين على حاضرهم ومستقبلهم.

ويظل التقاعد أهم فروع نظام التأمين الاجتماعي تسعى منظومة التقاعد في الجزائر على توفيره وتحقيق الغاية منه رغم ما يعترض صناديق التأمين الاجتماعي من تحديات وعوائق تعترض استمرار يته على الوضعية الحالية وذلك من خلال الأرقام والحقائق.

ورغم كل الجهود المبذولة من قبل القائمين على القطاع، تبقى العوارض التي تحول دون تحقيق هذه المساعي من قبل المنظومة كثيرة، سجل العديد منها من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي نوردها كالأتي:

- التزايد المستمر لعدد المتقاعدين، مع بقاء الاشتراكات التي تمثل أهم المداخيل المتأتية للصندوق شبه مستقرة مع ارتفاع نسبة التضخم في الجزائر؛
- الأزمة المالية الخانقة للصندوق بسبب العجز عن الموافقة بين الايرادات والمداخيل والتي تظهر من خلال النتائج المحققة، وهو ما دفع للاستدانة سواء من عند صناديق التأمين الاجتماعي الأخرى أو الصندوق الوطني للاستثمار والتي بلا شك ستشكل تحديا إضافيا على المدى البعيد؛
- إلغاء التقاعد المسبق والنسبي لن يكون إلا تعديا على المكتسبات العمالية، وهو لا يمثل سوى حلا ظرفي، لابد أن يعالج بسياسات موجهة ومدروسة بشكل علمي وجدي؛
- ضرورة البحث عن مصادر مالية إضافية لتحقيق التوازن المالي للصندوق.

وعليه بدل اللجوء إلى الحلول الظرفية التي قد تكون نتائجها عكسية لابد من التفكير في الحلول الطويلة الأمد والتي من شأنها أن تسمح لهذه المؤسسات من تحقيق توازنها المالي من جهة وإيجاد كذالك مصادر للتمويل بدل الاعتماد على الاشتراكات بنسبة كلية وذلك من خلال الآتي:

- الاستثمار المباشر في مختلف الأنشطة الاقتصادية لاسيما الفلاحة السياحة والخدمات وهو ما من شأنه أن يسمح بتوفير مناصب عمل معتبرة وكذا دفع عجلة النمو الاقتصادي التي تعرف تباطؤ حاد لكن بشرط الدراسة الجيدة للجدوى الاقتصادية للمشاريع؛
- استثمار أموال التأمينات والمعاشات في شكل سندات وأذون الخزانة الحكومية والأوراق المالية الحكومية أو المضمونة من الحكومة؛
- استثمار نسبة من أموال صندوقي التأمين الاجتماعي للعمال الأجراء و غير الأجراء في الأوراق المالية الحكومية؛
- ضمان القروض التي يستخدمها الصندوق، والاستفادة ما بين صناديق التأمين الاجتماعي من حيث الفوائض التأمينية.

7. قائمة المراجع:

1. الجريدة الرسمية. (1985). رقم 06.
2. بن توتة بشيرة. (2015). أثر التقاعد المسبق و انسحاب الخبرات على الأداء التنظيمي في ضل التحول نحو اقتصاد المعرفة. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، جامعة البليدة 2، المجلد 04 العدد 09 .
3. عديلة العلواني. (2000). تقييم تمويل التقاعد وفق نمط"تنظيم التقاعد عن طريق التوزيع" دراسة حالة فرنسا،. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 01 .
4. قرفي عبد الحميد. (2013). نظام التقاعد في الجزائر. مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 13، .
5. مريم زيان. (2016). تطبيق نظام التقاعد المسبق في اطار نظام التقاعد في القانون الجزائري. مجلة قانون العمل و التشغيل، جامعة مستغانم، العدد 10 .
6. موقع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء. (2019). WWW.CASNOS.DZ، .
7. موقع الصندوق الوطني للتقاعد. (2019). WWW.CNR.DZ .
8. Bichot, J. (1993). quelles retraites en l an 2000 ? ,. France.: ed Armand colin.